على ان هذا التبرير، بحدّ ذاته، لا يمكن اعتباره كافياً لتوضيح الخلاف السياسي بين «الصقور» و«الحمائم» داخل حزب «العمل»، ولا بدّ، بالتالي، من عرض تفصيلي للمواقف المختلفة.

تركّزت الخلافات في محاور أساسية ثلاثة: التسوية السلمية مع الفلسطينيين والاردن، والاستيطان، وهضبة الجولان. وقد دعا القرار، الذي اعتمدته اللجنة السياسية بشأن التسوية السلمية، اسرائيل الى دفع المفاوضات باتجاه اتفاق «يقوم على أساس ضمان احتياجات اسرائيل الامنية، وقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة كما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد» (هآرتس، ١٩٩١/١١/١١). وقد حاول الحمائم اضافة عبارة «وعلى أساس الاستعداد للاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين»، ولكن محاولتهم فشلت بأغلبية ٤٣ صوتاً مقابل ٢١ للمعتدلين. كما فشلت محاولة أخرى لعضو الكنيست ابراهام كاتس ـ عوز تشير الى استعداد اسرائيل للموافقة على تسوية على مراحل في المناطق المحتلة بهدف تنفيذها أولاً في قطاع غزة.

ونشب خلاف أيضاً بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين، حيث دعا النصّ الاصلي للجنة السياسية «اسرائيل الى مواصلة التفاوض، بشأن تسوية مرحلية وادارة الحكم الذاتي، مع الممثلين الفلسطينيين المفوّضين والمتفق عليهم من بين سكان المناطق [المحتلة]، سواء تمّ ذلك ضمن وفد مشترك مع الاردن أو ضمن وفد مستقل». وقد أراد «الحمائم» الغاء عبارة «من بين سكان المناطق [المحتلة]» والابقاء على عبارة «واحتمال التفاوض مع م.ت.ف.». ولكن محاولتهم فشلت بأغلبية ٤٢ مقابل ٢٣ صوتاً، ودفعت بـ «الصقور» الى إضافة عبارة أكثر تشدّداً تدعو الى «عدم التفاوض مع م.ت.ف. كتنظيم ارهابي ومن خارج المناطق». وفاز هذا التعديل المتشدّد بأكثرية ٣٧ مقابل ٢٨ صوتاً.

ولكن النجاح لم يحالف «صقور» «العمل» في محاولة أخرى لهم لاضافة مزيد من التشدّد على فقرات البيان السياسي. ففي موضوع الاطار النهائي لحل المشكلة الفلسطينية، أشار النص الاصلي للبيان على ان «الواقع السياسي في المنطقة، والحاجة الى حل مشكلة اللاجئين، واحتياجات اسرائيل الامنية، تستدعي الاتفاق على اطار اردني ـ فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع اسرائيل». وكانت رغبة «الصقور» هي في اضفاء مزيد من التشدّد على العبارة الاخيرة، بحيث تتضمّن رفضاً قاطعاً للدولة الفلسطينية. الّا ان المعارضة القوية التي جوبهت بها هذه المحاولة أدّت الى احالة الامر على اللجنة التحضيرية.

استمر الخلاف في وجهات النظر وتناول، هذه المرة، مستقبل غور الاردن، حيث جاء في نصّ اللجنة السياسية ان اسرائيل «وبعد التوصل الى السلام، سوف تصرّ على ان يشكّل وادي الاردن وشمال غرب البحر الميت، تحت السيادة الاسرائيلية، الحدود الآمنة للدولة. وتبقى المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل معزولة من السلاح ولا يُسمح لأي جيش أجنبي باجتياز نهر الاردن أو التمركز الى الغرب منه». وهنا نجح مندوب «الصقور»، اورييه بار ـ أون، في اضافة تعديل يشير الى «سعي اسرائيل لفرض سيادتها على مناطق حيوية ليست مأهولة بكثافة سكانية عربية، مثل ضواحي القدس وغوش عتسيون واللطرون». وعندما حاول «الحمائم» الغاء عبارة «تحت السيادة الاسرائيلية»، فشلوا بأكثرية ٣٧ مقابل ١٦ صوتاً؛ كما فشلت محاولة أخرى للنائب افرايم سنيه بشطب عبارة «ضواحي القدس وغوش عتسيون واللطرون» بأكثرية ٣٦ مقابل ٢١ صوتاً.

وشكّل الاستيطان محور الخلاف الرئيس الثاني بين التيارين المعتدل والمتشدّد، اللذين اتفقا، في نهاية الامر، على صيغة معتدلة تقدّم بها عضو الكنيست، جاد يعقوبي، وتنصّ على «عدم اقامة مستوطنات جديدة أو زيادة عدد سكان المستوطنات الحالية في المناطق فيما عدا مناطق القدس وهضبة الجولان ووادي الاردن. وخلال المفاوضات تمتنع اسرائيل عن أيّة أعمال أو نشاطات قد تعرقل حسن سير المفاوضات».

وسجّل «الصقور» نجاحاً في محور الخلاف الثالث مع التيّار المعتدل، حيث فاز اقتراح عضو الكنيست يعقوب تسور، المتشدّد بشأن هضبة الجولان.